مؤشرات إيجابية عن تسوية سياسية تخرج لبنان من الاحتقان

■ بيروت/ وكالات

أفضت المشاورات النيابية في لبنان التي أسفرت عن تكليف النائب البرلماني نجيب ميقاتي لتشكيل الحكومة إلى بروز ملامح تسوية سياسية قد تساهم في إخراج لبنان من حالة الاحتقان التي يمر بها منذ اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في الـ١٤ من فبراير الماضي.

وقالت مصادر سياسية لوكالة الأنباء الكويتية /كونا/ أن القراءة السريعة للمشاورات النيابية التي أجريت في بعبدا الأيام الماضية برزت عنها جملة مؤشرات بالغة الدلالة.

ورأت أن توزع أصوات النواب والكتل على المرشحين المتنافسين ميقاتي وعبدالرحيم مراد يعد مؤشراً أن هناك اصطفافاً سياسياً جديداً أخذ في التشكل في البلاد، وأن قاعدته يمكن أن تشكل ملامح تحالفات سياسية قوية.

وكانت المشاورات قد خلصت إلى احتساب ٥٧ صوتاً لميقاتي مقابل ٥٢ صوتاً لمراد، بيد أن إعلان رئيس مجلس النواب نبيه بري عن عدم تسمية كتلته جعل الأصوات التي نالها مراد ٣٩ صوتاً.

وأعربت المصادر عن اعتقادها أن تسوية ذات أبعاد عربية ودولية برزت أيضاً بهدف إخراج لبنان من حال الاحتقان ولتنقية الخطاب السياسي من لهجة المزايدات ولإنقاذ الوضع الاقتصادي من واقع الجمود والتراجع لا سيما أن البلاد على أبواب موسم اصطياف يشكل أحد أبرز موارده الاقتصادية.

ولخص ميقاتي في مؤتمر صحافي عقده إثر تكليفه قبل يومين عناوين البيان الوزاري للحكومة بالانتخابات النيابية ومواكبة التحقيق الدولي في اغتيال الحريري والمواكبة الاقتصادية.

وساهم التحول المفاجئ في موقف المعارضة إلى حد كبير بفوز ميقاتي بكرسي الرئاسة الثالث.. حيث عدلت بغالبية تلاوينها عن مقاطعة الاستشارات لتسميته لتشكيل الحكومة بناء لتعهدات قدمها حول تشكيل الحكومة في أسرع وقت لإجراء الانتخابات في مواعيدها الدستورية وتنحية قادة الأجهزة الأمنية للتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الحريري.

وجاء موقف المعارضة متجاوباً مع دعوة رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط من باريس لكي تشارك في المشاورات ومن ثم في الحكومة الجديدة.

وشكلت زيارة النائبة بهية الحريري لقصر بعبدا هي الأولى منذ اغتيال الحريري ومشاركتها في المشاورات وتسمية ميقاتي الحدث الذي ستكون له انعكاساته الإيجابية سواء على صعيد العلاقة بين الموالاة والمعارضة.

وقال النائب مروان حمادة أن الموالاة فكرت في أن موضوعي الحكومة وقانون الانتخاب واللعب بهما سيصدع المعارضة فتبين أن ذلك قد أدى إلى انهيار عين التينة.

ونقل حمادة عن لحود قوله إثر اجتماع معه، أنه ينتظر مجلس وزراء مكتمل ليبت في موضوع الأجهزة الأمنية، وأنه مستعد لقبول مراقبين للانتخابات من أية جهة.

وأكد نواب المعارضة أنهم سيكونون إلى جانب ميقاتي لتسهيل مهمته، معربين عن أملهم أن لا يواجه عقبات كالتي واجهها رئيس الوزراء المستقيل عمر كرامي لتشكيل الحكومة.

ويأتي تكليف ميقاتي إثر اعتذار كرامي عن تشكيل الحكومة للمرة الثانية منذ تكليفه في الـ١٠ من مارس الماضي، الذي اعتبرته المعارضة مسرحية تهدف إلى تعطيل الانتخابات المقررة في شهر مايو المقبل، لذا قررت الاشتراك في المشاورات سعياً منها لمنع تعطيلها.

وقد قام ميقاتي بزيارات بروتوكولية لرؤساء الحكومات السابقين من بينهم كرامي.

وينتظر أن يبدأ ميقاتي مشاورات نيابية لتشكيل الحكومة اليوم الاثنين مع النواب والكتل البرلمانية .

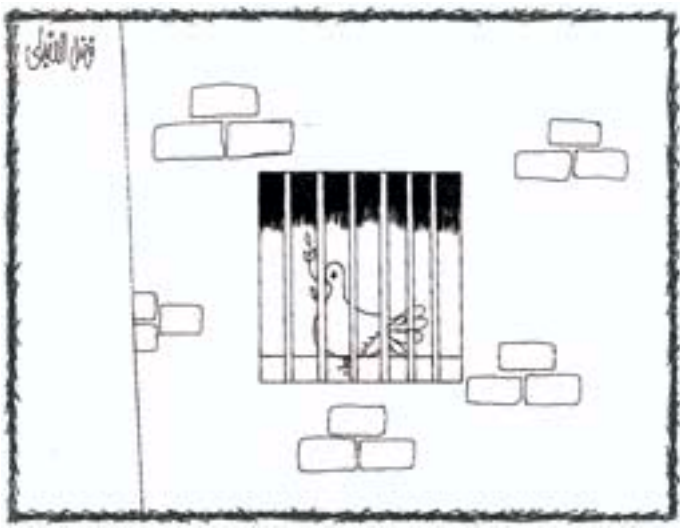

تحذير من دعاة الحلول البديلة

٧٠٪ من الفلسطينيين لاجئون وحق العودة لا يسقط بالتقادم

■ نابلس/ فلسطين/..

أكدت شخصيات فلسطينية على ضرورة حماية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وعدم إسقاط هذا الحق، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة.

جاء هذا التأكيد في المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق العودة، الذي عقدته اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة، بالتعاون مع البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية في جامعة النجاح الوطنية، في مدرجات الشهيد ظافر المصري بالجامعة.

وقال الدكتور رامي الحمد الله، رئيس الجامعة، إن قضية اللاجئين، وقضية العودة للذين هجروا من ديارهم وأراضيهم عام ١٩٤٨، وما تلاها من أعداد عام ١٩٦٧، تعتبر من الركائز والثوابت الأساسية لمرحلة النضال الفلسطيني، إذ جعلتها السلطة الفلسطينية على مدى جميع المراحل من أهم أولوياتها، وناضلت من أجلها، رغم كل الصعاب والضغوط، فكانت علامة مميزة من علامات النضال والثبات لها وللشعب الفلسطيني.

واقترح الحمد الله أن تتضافر جميع الجهود الفردية والجماعية والأهلية والرسمية مع الجهود العربية والدولية بالدراسة والتحليل، والبعد عن الشعارات والكلمات الرنانة المفخمة، ليمكن تشكيل ضغوط إنسانية على الدول المعنية.

من ناحيته أكد تيسير نصر الله، منسق اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة «عائدون»، أن المؤتمر إعلان بأن الشعب الفلسطيني قد انتقل «من مرحلة رد الفعل، إلى الفعل الحقيقي، وبأننا جزء من حركة العودة، التي هي أخذة بالنمو، بشكل يفوق الوصف، وهذا المؤتمر ما هو إلا حلقة من سلسلة طويلة، لعمل دؤوب، وجهد منظم، لمجموعة كبيرة من الفعاليات، واللجان والمؤسسات، والقوى في محافظة نابلس، المؤمنة والمدافعة عن حقوق اللاجئين، كحقوق مقدسة، لا يمكن التنازل عنها، ولا تسقط بالتقادم».

وقال نصر الله: إن السنوات الأخيرة شهدت «حالة وعي والتفاف، لم يسبق لهما مثيل حول حق العودة».

وتلا الدكتور عبد الحق، برقية من النائب الأسير حسام خضر، يؤكد فيها على تمسك الشعب الفلسطيني بحق العودة، فيما تلا محمد شرايعة، رئيس جلسة الافتتاح، سكرتير لجنة حق العودة وشؤون اللاجئين، قسم العودة الذي ردده خلفه الحضور.

وتناولت الجلسة الأولى من المؤتمر، التي ترأسها الدكتور وائل عناب، المحاضر في جامعة النجاح، مواقف الدول والقوى الدولية من حق العودة.

وفي كلمته التي تناولت «حق العودة ومشاريع التسويات السياسية»، حذر عبدالله الحوراني، منسق التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة، من دعوات بعض السياسيين الفلسطينيين لتبني خيارات بديلة عن حق العودة، لحل مشكلة اللاجئين.

وقال: «إن ذلك أوحى للعالم ولإسرائيل بأن لدى الفلسطينيين استعدادا لتقديم تنازلات في موضوع العودة»، مشيرا إلى أن هذا الحق أصبح غير واضح، ولا مفهوماً عند المواطن العربي، لغيابه عن الخطاب الرسمي الفلسطيني.

وقال الدكتور نايف الجرار المستشار في المجلس الوطني الفلسطيني: إن أهم ملامح السياسة الإسرائيلية، تتمثل بتحويل الشعب الفلسطيني إلى أقلية في أرضه، لتسهيل السيطرة عليه، إذا تمرد وطالب بحقوقه، وأن الاحتلال عمد لتكريس ذلك بارتكاب المجازر لتفريغ السكان من أرضهم.

من جانبه، أكد الدكتور محمد جرادات، منسق الائتلاف الفلسطيني للجان الدفاع عن حق العود، أن مؤسسات الدفاع عن قضايا اللاجئين، لا تمثل أحزابا سياسية.

وقال في ورقة العمل التي قدمها بعنوان: «دور حركات الدفاع عن حق العودة في المرحلة السياسية الراهنة»، إن اللاجئين ليسوا شريحة مهمشة، ولا منفصلين عن الحركة السياسية للمجتمع الفلسطيني، لتكون لهم أحزاب سياسية خاصة، محذرا من دخول مقررات الحلول البديلة، لذهنية المجتمع الفلسطيني، والمجتمعات العربية، من خلال المبادرات الكثيرة.

وتناولت الجلسة الثانية من المؤتمر، التي أدارتها غادة عبد الهادي، رئيسة جمعية مركز حواء للثقافة والفنون، مواقف القوى السياسية الفلسطينية من حق العودة.

وافتتحت الجلسة بورقة عمل قدمها النائب العربي في البرلمان الإسرائيلي، جمال زحالقة، تناولت واقع الفلسطينيين في إسرائيل، بعد ٥٧ عاما على النكبة، إذ قال زحالقة: إن المواطنين العرب دفعوا ضريبة إقامة دولة يهودية ديمقراطية، لم يكن بالإمكان تحقيقها، إلا عبر توفير أغلبية يهودية، ولهذا السبب كان لا بد من تهجير العرب.

وأضاف، أن العرب في الداخل، يخوضون صراع بقاء مع السلطات الإسرائيلية، مستندين إلى أرضية صلبة، تتمثل بتمسكهم بحقوقهم في أرضهم، مطالبا القيادة الفلسطينية، بعدم الحديث باسمهم إذا أرادت أن تتنازل.

من جانبه قال القيادي البارز في حركة المقاومة الإسلامية، «حماس»، الشيخ حسن يوسف: إن هناك أكثر من ٦ ملايين فلسطيني مهجرين في انتظار تطبيق حق العودة.

وأضاف أن اللاجئين يمثلون أكثر من ٧٠ في المائة من أبناء الشعب الفلسطيني، وأن أكثر من ٢٥ في المائة من سكان الضفة الغربية و٧٠ في المائة من سكان قطاع غزة، لاجئون، فضلا عن اللاجئين، الذين شتتوا في المنافي المختلفة.. وأضاف الشيخ يوسف، أن العودة حق فردي لكل لاجئ، وحق جماعي للأمة، والشعب الفلسطيني، مؤكدا انه لا يجوز لأي تجمع أو إطار، سواء كان منظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة، أو أي حركة، أو حزب، أو تنظيم سياسي، التنازل عنه، أو التصرف فيه.

وتحدث الدكتور مصطفى البرغوثي، سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية عن حق العودة، والدولة الفلسطينية المستقلة، فقال: إن حق العودة يحتاج اليوم إلى الحماية، ومحاصرة وتطويق دعاة الأفكار البديلة، بأسلوب حضاري وديمقراطي.

وأكد أنه لا يجوز التفاوض على العودة، لأنها حق، والحقوق غير خاضعة للتفاوض، لكن التفاوض يكون على تطبيق تلك الحقوق.

وأضاف أن التنازل عن حق العودة يفتح الباب لانهيار الموقف التفاوضي الفلسطيني، وهبوط سقف المطالب الفلسطينية.

خدمة قدس برس

انتقد المعايير المزدوجة للأمم المتحدة :

البشير يتوقع التوصل قريباً إلى اتفاق نهائي مع تجمع المعارضة

■ الخرطوم/ وكالات الانباء/

توقع الرئيس السوداني عمر حسن البشير انجاز الاتفاق النهائي بين حكومته والتجمع المعارض بزعامة محمد عثمان الميرغني قريبا في القاهرة.

وقال الرئيس البشير في كلمة القاها أمام وفد الامانة العامة لاتحاد الصحافيين العرب في الخرطوم أن حكومته تواصل حوارها مع القوى السياسية كافة دون استثناء مشيرا إلى أن حوارا مباشرا يتم بين حزبه الحاكم وحزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه حسن الترابي والذي وصفه بانه يتبنى خطا عدائيا مع الحكومة بمحاولاته المتكررة لاسقاطها.

وأشاد في الوقت ذاته بالالتزام الشعبي القاضي بالمشاركة في لجنة اعداد الدستور الانتقالي للبلاد.

وأشار إلى أن حكومته تنتظر رأي الحزب الشيوعي لمباشرة الحوار معه في اعقاب انهاء سكرتيره العام محمد ابراهيم نقد لاحتفائه الذي دام لأكثر من ١٢ عاما.

وعزا البشير البطء الذي لازم مفاوضات (ابوجا) مع متمردي دارفور إلى الاشارات السالبة التي يرسلها من أسماهم بـ «اعداء السودان» والتي تتضمن ايحاءات بان الحكومة في الخرطوم ذاهبة لا محالة.

إلى ذلك أكد الرئيس السوداني إن قرارات مجلس الأمن حول دارفور أدت إلى توحيد القوى السياسية وتعزيز مواقفها الوطنية ووصف البشير قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ بشأن دارفور بانه معيب وسقوط للمؤسسة الدولية لتعامله بإزدواجية المعايير ومطالبته بمحاكمة مواطنين لدولة غير عضو بالمحكمة الجنائية الدولية واستثنائه لمواطني دولة عضو.

وأكد البشير في لقاء مع صحيفة الاهرام المصرية الصادرة امس الأحد التزام حكومته بتنفيذ اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية برعامة العقيد جون قرنق.

وأضاف أن القضاء السوداني باستقلاليته وخبرته وشهرته وسوابقه يستطيع أن يؤدي دوره بشفافية واقتدار.

أهالي الجولان يحيون ذكرى استقلال سوريا

■ دمشق

احياء أكثر من ألف مواطن من السوريين في قرية عين التينة بمحافظة القنيطرة أمس الذكرى الـ٩٥ ليوم الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي بهدف التواصل مع اقربائهم في الجزء السوري من مرتفعات الجولان المحتلة من قبل إسرائيل.

ورفع السوريون الاعلام السورية وصورة الرئيس بشار الاسد ورددوا الاغاني الوطنية عبر مكبرات الصوت والذي يسمع صداه عبر ما يعرف (بوادي الصراخ) في قرية عين التينة حوالي ٤٠كم في جنوب غرب العاصمة دمشق ليردد أهاليهم في القرى المحتلة النشيد معلنين وفاءهم لبلدهم الام.

وشوهد أهالي مجدل شمس المحتشدون يرددون الهتافات والقيت كلمات بواسطة مكبرات الصوت من الجانب الآخر لتجميد ذكرى الجلاء.

وعبر مدحت صالح عضو سابق في مجلس الشعب وهو بالأصل من قرية مجدل شمس في الطرف المحتل عن أمله في "يتم تحرير الجولان ويعود إلى سوريا".

وقال صالح " اليوم عند مخاطبة أهلنا من خلف الاسوار يتجدد الأمل بعودة الارض إلى الوطن الأم.

وقارنت صحيفة حزب البعث ما تتعرض له سوريا حالياً من ضغوط بما تعرضت له قبل حوالي ٦٠ عاماً من تهديدات الجنرال الفرنسي غورو.

وتقع القنيطرة في الجزء الجنوبي الغربي من سوريا ويتم تحريرها في حرب عام ١٩٧٣ وبقي حوالي ثلثي مرتفعات الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي حيث يعيش حاليا نحو ٢٠ ألف مواطن سوري في خمس قرى محتلة على مساحة تبلغ ١٢٦٠كم مربع من أراضي الجولان.

وكانت المباحثات السورية – الاسرائيلية التي تمت برعاية أمريكية فشلت في عام ٢٠٠٠ في التوصل إلى تسوية بين الطرفين بسبب الخلاف حول مسالة اعادة كامل مرتفعات الجولان إلى سوريا حيث تصر سوريا على استعادتها كاملة وحتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧م ، ولكن اسرائيل تصر من جهتها على الاحتفاظ ببحيرة طبريا والتي هي مصدر رئيسي لمياه الشرب في إسرائيل.

سُنة العراق يعتبرونها مدبرة والزرقاوي يتبرأ من الاتهام

تحرير ١٥ عائلة من «رهائن المدائن» وجهود لاحتواء الفتنة

■ بغداد/ وكالات/..

سعت القيادات السياسية العراقية الى احتواء نذر الفتنة الطائفية في المدائن التي اجتاحتها القوات الأمريكية والعراقية لانقاذ عدد من الرهائن الشيعة تردد ان عناصر سنية تحتجزهم . وهيمنت الازمة على جلسة الجمعية الوطنية «البرلمان» الذي شكل أعضاؤه لجنة لمتابعة تطورات ما يجري، في الوقت الذي اعتبرت شخصيات سنية وشيعية أن الامر مدبر لابعاد العرب السنة عن المنطقة وايذائهم، بينما تبرأت جماعة الاردني ابو مصعب الزرقاوي من اي دور لها في العملية.

ومیدانياً لم يكن الوضع الامني أفضل حالاً في باقي أرجاء العراق حيث قتل ثلاثة جنود أمريكيين في الرمادي وأحد عشر عراقياً في هجمات متفرقة. وأفادت مصادر أمنية رسمية ان قوة من الجيش العراقي والشرطة العراقية اقتحمت بدعم من القوات المتعددة الجنسية المدائن ٣٠ كيلومتراً جنوب شرقي بغداد) صباح امس وحررت بعض الرهائن الشيعة. وقال مصدر في وزارة الدفاع العراقية ان «القوة واجهت مقاومة عنيفة من الارهابيين ولكنها سيطرت على اكثر من نصف البلدة بعد اشتباكات ضارية مع المسلحين».

واكد ان «القوة تمكنت من تحرير ١٥ عائلة شيعية» مشيرا الى ان «المعركة لا تزال قائمة حتى الان». ومن ناحيته، اكد مصدر في وزارة الداخلية العراقية ان «كتيبتين من الجيش شنتا عملية واسعة النطاق صباح امس بحثا عن المسلحين الذين خطفوا الرهائن مساء الجمعة». واوضح المصدر الذي فضل عدم الكشف عن هويته ان «الجنود طوقوا المنطقة وبدأوا عمليات البحث».

وبرغم اعلان مسؤول شيعي بارز في بغداد في وقت متأخر اول من امس ان ما يصل الى ١٥٠ رهينة بينهم نساء وأطفال احتجزوا، قال مسؤول في الشرطة ان عدد الرهائن قد يكون أقل من هذا بكثير وربما كان مجرد ثلاث رهائن.

واعتبر رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته اياد علاوي ان خطف شيعة في المدائن جزء من خطة لاثارة صراع طائفي و«فرقة مذهبية»، وأضاف في بيان «بالأسف فان قوى شريرة تحاول المساس بأمن البلاد ووقف عجلة التقدم وتدمير البلاد والاغراق في قتل المواطنين الابرياء والعمل على احداث فرقة مذهبية عرقية دينية رجعية».

وقال «أحذر وبشدة كل من يمارس الاعمال الوحشية التي تستهدف الشعب العراقي ووحدته وكرامته وأهيب بالقوى السياسية والمراجع الدينية في البلاد ان تناشد الكل بالركون الى السكينة والهدوء والالتزام بالقانون والكف فورا عن اي اجراء استفزازي يعرض أمن الوطن والمواطنين الى الخطر».

واعرب نائب الرئيس العراقي غازي عجيل الياور، عن أمله في ان تنتهي الاحداث التي تجري في المدائن خلال ساعات مشيرا الى وجود اتصالات ووساطات تجرى حاليا للسيطرة على الوضع. وناشد الجميع الاحتكام الى العقل والجنوح الى السلم.

ورأى مسؤول العلاقات العامة في هيئة علماء المسلمين التي تمثل السنة عبد السلام الكبيسي «ان ما يجري في مدينة المدائن هو عملية مفبركة الغاية منها خلق حالة غير طبيعية في المجتمع العراقي». واضاف أنه يعتقد أن بعض الاطراف ربما تحاول من وراء هذه العملية « تحقيق غايتين.. الاولى هي عملية تعويض للاخفاقات التي رافقت استحقاقات الانتخابات والثانية هو ايجاد مبرر لاستباحة المدينة كما استبيحت منطقة الحرية في حي الوحدة (المحاذية لمدينة المدائن) قبل ايام عندما تم اجلاء ٢٦ عائلة سنية منها».

ولم يهون الكبيسي من خطورة تداعيات هذه العملية على الوضع الداخلي العراقي، وقال «ان المسألة خطيرة والاخطر انها تاتي من أناس ينتظر منهم العراقيون انهم سيحكمون العراق». وندد بمحاولات بعض الاطراف تضخيم المسألة ودفعها باتجاه محاولة اشعال حرب طائفية بين العراقيين.

كما اتهم مجلس الحوار الوطني العراقي الذي يضم شخصيات دينية ومدنية وسياسية من السنة والشيعة في بيان امس جهات لم يسمها بالوقوف وراء ما يجري في بلدة المدائن معتبرا ان ما يجري هناك هو عملية مدبرة لابعاد العرب السنة وايذائهم.